



Distr.  
GENERAL

FCCC/SBSTA/1997/13  
30 September 1997  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية  
الدورة السابعة  
بون، ٢٠-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  
البند ٤(أ) من جدول الأعمال المؤقت

### البلاغات الوطنية الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

### أنشطة الأطراف المدرجة في المرفق الثاني فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا

#### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣		ملاحظات تفسيرية .....
٤	٧ - ١	مقدمة .....
٤	٢ - ١	ألف- الولاية .....
٤	٥ - ٣	باء- نطاق المذكرة .....
٥	٦	جيم- توافر البيانات .....
٥	٧	دال- الإجراءات الممكن اتخاذها من جانب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية .....
٦	٨	ثانياً- الخلفية .....

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		<b>ثالثاً -</b>
		<b>عملية تجميع وتوليف المعلومات المقدمة في</b>
٦	٥٤ - ٩	البلاغات الوطنية .....
		<b>ألف - المستوى المتعدد الأطراف .....</b>
٦	٢٤ - ٩	<b>باء - المستوى الثنائي .....</b>
١١	٤٢ - ٢٥	<b>جيم - القطاع الخاص .....</b>
١٨	٤٨ - ٤٣	<b>دال - الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً .....</b>
١٩	٥٠ - ٤٩	<b>هاء - الاستنتاجات .....</b>
١٩	٥٥ - ٥١	
		<b>رابعاً -</b>
		<b>استخدام المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم</b>
٢٠	٦٤ - ٥٦	البلاغات .....
		<b>أمثلة على المبادرات الثنائية المتعلقة بالدراسات</b>
٢٤		القطرية والبلدان المشتركة فيها .....

ملاحظات تفسيرية

استُخدمت الرموز القطرية التالية المعتمدة من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي للدلالة على

البلدان:

الرمز القطري	الطرف
AUT	النمسا
BEL	بلجيكا
CAN	كندا
DNK	الدانمرك
FIN	فنلندا
FRA	فرنسا
DEU	ألمانيا
GRE	اليونان
ICE	آيسلندا
IRE	ايرلندا
ITA	إيطاليا
JPN	اليابان
LUX	لكسمبرغ
NLD	هولندا
NZL	نيوزيلندا
NOR	النرويج
POR	البرتغال
ESP	إسبانيا
SWE	السويد
CHE	سويسرا
GBR	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
USA	الولايات المتحدة الأمريكية

## أولاً - مقدمة

### ألف- الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة، في مقرره ١٣/أ-١، إعداد تقرير مرحلي ميوّب بشأن التدابير الفعلية المتخذة من قبل الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والدراية الفنية اللازمة لتخفيف آثار تغير المناخ وتسهيل التكيف الملائم معها. وفي وقت لاحق، وفي المقرر ٧/أ-٢، طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة تعزيز تقاريرها المرحلية بمعلومات تستند إلى البلاغات الوطنية للأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية المقرر تقديمها في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وفي الدورة الثانية أيضاً، طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة تقديم اقتراحات بشأن إدخال مزيد من التحسينات على الشكل الذي تقدم به الأطراف المدرجة في المرفق الثاني المعلومات المتعلقة بنقل التكنولوجيا والدراية الفنية السليمة بيئياً الموجودة.

٢- وطلب مؤتمر الأطراف، في دورته الثانية أيضاً، إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تقيّم نقل التكنولوجيا الجاري بين الأطراف المدرجة في المرفق الثاني والأطراف الأخرى وأن تقدم تقريراً عن ذلك، وأن تستعين في ذلك بقائمة الخبراء (المقرر ٧/أ-٢).

### باء- نطاق المذكرة

٣- استجابة للطلبات المشار إليها أعلاه، تقدم هذه المذكرة عملية تجميع وتوليف للإجراءات المتخذة من قبل الأطراف المدرجة في المرفق الثاني المقدّمة للبلاغات، بشأن التمويل ونقل التكنولوجيا، وتصف كيفية الالتزام بالمبادئ التوجيهية ذات الصلة بتقديم البلاغات في هذا المجال لدى إعداد البلاغات الوطنية. ونظراً لأن البيانات الوارد وصفها أدناه محدودة، أرجأت الأمانة تجميع الجداول المالية الشاملة إلى تقرير لاحق. وستقدّم مقترحات بشأن الخطوات الكفيلة بتحسين تقديم البلاغات بعد أن تتلقى الأمانة بلاغات إضافية.

٤- وتعتمد هذه المذكرة على المعلومات الواردة في البلاغات الوطنية الثانية التي قدمها إلى الأمانة ١٥ طرفاً من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني حتى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧. وعملاً بالمادة ١٢-٣ من الاتفاقية، وصف ١٤ طرفاً من هذه الأطراف الـ ١٥ التدابير المتخذة للوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة ٤-٣ و ٤-٤ و ٤-٥<sup>١</sup>. وهي تتوسع أيضاً في المعلومات المعروضة في عملية التجميع والتوليف الأولى للبلاغات الوطنية الثانية الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية (FCCC/SBI/1997/19) و(FCCC/SBI/1997/19/Add.1). وتعتمد المذكرة كذلك على المعلومات الواردة في ورقة المعلومات الفنية الأولى التي أعدتها الأمانة بشأن شروط نقل التكنولوجيا والدراية الفنية (FCCC/TP/1997/1) والمعلومات المقدمة من مرفق البيئة العالمية إلى الهيئة الفرعية للتنفيذ (FCCC/SBI/1997/2).

٥- وتسعى الأمانة إلى الحصول على ملاحظات على هذه الوثيقة من جانب الخبراء الذين رشحتهم الحكومات للتسجيل في القائمة. وسيتم تجميع أية معلومات ترد حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وستعرض على الدورة السابعة لكل من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ للنظر فيها، تطبيقاً لولاية مؤتمر الأطراف المتعلقة بالاعتماد على قائمة الخبراء.

### جيم- توافر البيانات

٦- تجدر الإشارة إلى أن هذه المذكرة لا تشكل تقريراً مرحلياً شاملاً عن الإجراءات المتخذة في هذا المجال، وذلك لسببين. الأول هو أنها مقيّدة بحقيقة أنه لم يجر النظر في أنشطة بعض الأطراف المدرجة في المرفق الثاني (أسبانيا، إيطاليا، البرتغال، الدانمرك، لكسمبرغ، النمسا، اليابان، اليونان، الاتحاد الأوروبي) لأن بلاغاتها الوطنية الثانية لم تقدّم في الوقت المطلوب لإدراجها في هذه المذكرة. والسبب الثاني هو أنه، من بين الأطراف التي قدمت بلاغات وطنية، لم تقدم أطراف عديدة المعلومات اللازمة لإعداد تقرير شامل عن التقدم المحرز (أنظر الفرع رابعاً). فعلى سبيل المثال، لم يتم الإبلاغ عن المساهمات المالية في المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف ذات الصلة، وتضمن العديد من البلاغات الوطنية تفاصيل محدودة عن البرامج الثنائية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، وكانت المناقشات التي تناولت نقل التكنولوجيا من خلال القطاع الخاص قليلة.

### دال- الإجراءات الممكنة اتخاذها من جانب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

٧- قد ترغب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في القيام بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بالمعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني في مجال تمويل ونقل التكنولوجيا، وأن تضع هذه المعلومات في الاعتبار لدى النظر في تطوير ونقل التكنولوجيا؛

(ب) أن تطلب إلى جميع الأطراف المدرجة في المرفق الثاني التي لم تقدم بعد بلاغاتها الوطنية الثانية تطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بتقديم البلاغات في هذا المجال؛

(ج) أن تحث الأطراف التي قدمت بالفعل بلاغاتها الوطنية الثانية على تقديم معلومات تكميلية بشأن تمويل ونقل التكنولوجيا، إذا كانت المعلومات المقدمة من قبل غير كاملة؛

(د) أن تذكّر الأمانة بولايتها الخاصة بتقييم فعالية المبادئ التوجيهية الخاصة بتقديم البلاغات وأن تشير إلى أن الأمانة تعتزم اقتراح تغييرات في المبادئ التوجيهية تعرض على الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية للنظر فيها في دورتها التاسعة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ و

(هـ) أن تطلب إلى الأمانة استكشاف وسائل إضافية تكفل الحصول على المعلومات، بغرض تحسين نقل المعلومات والتكنولوجيا للبلدان التي ليست أطرافاً في المرفق الثاني للاتفاقية وذلك، على سبيل المثال، من خلال ورش العمل، مع مراعاة أن بعض الأنشطة في برنامج عمل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية هي أيضاً ذات صلة في هذا الصدد، ومنها الأنشطة المتعلقة بفحص مراكز وشبكات المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا.

## ثانياً- الخلفية

٨- ورد في مرفق المقرر ٩/م أ-٢ أنه يتوجب على الأطراف المدرجة في المرفق الثاني أن تقدم في بلاغاتها الوطنية معلومات مفصلة عن الأنشطة والمساهمات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم الاضطلاع بها في عام ١٩٩٤ و عام ١٩٩٥ وكذلك عام ١٩٩٦، إن كانت المعلومات متاحة، وذلك تنفيذاً لالتزاماتها في إطار المادة ٤-٣ و ٤-٤ و ٥-٤ من الاتفاقية. ويتوجب أيضاً على الأطراف أن تبين وتحدد الموارد المالية "الجديدة والإضافية"، وأن تميّز بين الأنشطة التي يضطلع بها القطاع الخاص وتلك التي يضطلع بها القطاع العام، وأن تبين بالتفصيل المساعدة المقدمة لغرض مواجهة تكاليف التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ. وقدّمت خمسة نماذج للجدول التي تيسر تقديم هذه المعلومات.

## ثالثاً- عملية تجميع وتوليف المعلومات المقدمة في البلاغات الوطنية

### ألف- المستوى المتعدد الأطراف

#### ١- نقل التكنولوجيا

٩- حسبما ورد في ورقة المعلومات الفنية الأولى التي أعدتها الأمانة بشأن شروط نقل التكنولوجيا والدراية الفنية (FCCC/TP/1997/1)، فإن المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف تسهل نقل التكنولوجيا من خلال دعم أنشطة بناء القدرات مثل تعزيز القدرات المؤسسية، وإنشاء المراكز، وتمويل المشاريع الإرشادية. وهي تؤثر أيضاً على الأسواق المالية الخاصة بغية دعم نقل التكنولوجيا. وأخيراً، فإن العديد من مشاريع تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف، التي تدعمها المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف تشمل بعض الأنشطة التي تسهّل نقل التكنولوجيا.

#### ٢- الآلية المالية

١٠- عيّن مرفق البيئة العالمية بوصفه الهيئة التي عهد إليها بتشغيل الآلية المالية على أساس مؤقت. وقد أشارت ثلاثة أطراف (المملكة المتحدة، هولندا، الولايات المتحدة) إلى مساهمة مرفق البيئة العالمية في نقل التكنولوجيا. وأشارت هذه الأطراف بوجه خاص إلى دور مرفق البيئة العالمية في تمويل الدراسات التمكينية، وبناء القدرات وتطوير المؤسسات، وتقليل الحواجز القائمة أمام قدرة التكنولوجيات ذات المحتوى المنخفض من غازات الدفيئة أو التي لا تحتوي على غازات الدفيئة على البقاء تجارياً، وتمويل التدابير الرامية إلى تخفيف آثار تغير المناخ.

١١- وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ساهم مرفق البيئة العالمية بمبلغ ٢٦٦ مليون دولار أمريكي في الأنشطة ذات الصلة بتغير المناخ في مرحلتها التجريبية، وبمبلغ ٢٦٢ مليون دولار أمريكي في الأعمال اللاحقة. وتلقت هذه المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية أيضاً مبلغاً إضافياً قدره ٢,٧٣ مليار دولار أمريكي كدعم في شكل تمويل مشترك.

١٢- وقد وُجِّه ما يقرب من ١٣ في المائة من أموال مرفق البيئة العالمية خصيصاً نحو أنشطة بناء القدرات والأنشطة التمكينية. وتشمل المشاريع المدعومة بهذه الأموال: المشاركة في أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والأنشطة التمكينية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، وإعداد البلاغات الوطنية الأولية مثل دراسات قوائم الجرد، واستراتيجيات التخفيف، والدراسات المتعلقة بالتأثر بتغير المناخ وخيارات التكيف، وبرامج البحوث والرصد فيما يتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة.

١٣- وكانت للأغلبية العظمى من المشاريع المدعومة بأموال مرفق البيئة العالمية (٨٤ في المائة)<sup>(٧)</sup> صلة مباشرة بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وتحسين نظام بالوعات تصريف غازات الدفيئة. وتدخل هذه المشاريع ضمن أربع فئات، تعرّف ثلاث منها بوصفها برامج تشغيلية طويلة الأجل مثل فعالية الطاقة، والطاقة المتجددة، والسعي في الأجل الطويل إلى خفض تكاليف التكنولوجيات التي تؤدي إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة. وتتعلق الفئة الرابعة بتدابير الاستجابة في الأجل القصير في شكل مشاريع ذات أولوية عالية تحقق مكاسب بتكاليف منخفضة في مجال تغير المناخ. وتساهم هذه المشاريع كلها في نقل تكنولوجيات "المعدات" و"تكنولوجيات المعلوماتية" المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ.

١٤- وقد أنفق حوالي ١٨ في المائة من أموال مرفق البيئة العالمية على ١٢ مشروعاً صمّمت من أجل إزالة الحواجز التي تعترض سبيل صون الطاقة وتحقيق فعالية الطاقة. وتركز هذه المشاريع على الجهود الرامية إلى تحسين فعالية الطاقة في مجالات البناء والتشييد، والإدارة، وتوليد الطاقة الكهربائية، والغلايات الصناعية. ويتضمن بعض المشاريع عنصراً يتعلق بتخطيط الطاقة.

١٥- وتلقى ١٨ مشروعاً حوالي ٣٣ في المائة من التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية لدعم إزالة الحواجز التي تحول دون استخدام الطاقة المتجددة. وتشمل تكنولوجيات الطاقة المتجددة التي تحصل على الدعم تسخين المياه بالطاقة الشمسية، والفولتيات الضوئية، والغازات الإحيائية، وطاقة الرياح، والتجهيزات المائية الصغيرة، واسترداد الميثان من مدافن القمامة.

١٦- وقد حصلت الجهود الرامية إلى تقليل تكلفة التكنولوجيات المخفّضة لانبعاثات غازات الدفيئة على ما يقرب من ٢٦ في المائة من أموال مرفق البيئة العالمية. وتقدم هذه المشاريع الخمسة الدعم إلى تكنولوجيات الكتلة الإحيائية، وتكنولوجيات الحرارة الجوفية، والرياح، والحرارة المستمدة من الطاقة الشمسية.

١٧- ويخصص حوالي ١٩ في المائة من أموال مرفق البيئة العالمية لدعم ١٢ مشروعاً تمثل الاستجابة في الأجل القصير لتدابير تغير المناخ. وتركز هذه المشاريع على الإدارة المستدامة للأحراج والمراعي، والتحول عن الوقود الفحمي إلى الغاز، واستخدام الميثان المنبعث من طبقة الفحم الحجري كمصدر للطاقة، وتحسين نقل وتوزيع الغاز الطبيعي، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن قطاع النقل.

١٨- وقد طُلب في المقرر ٩/م ٢-أ من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني تحديد مساهماتها المالية في مرفق البيئة العالمية في عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٥ وكذلك في عام ١٩٩٦، إن كانت البيانات متاحة. وقدمت ثمانية أطراف (ألمانيا، إيرلندا، بلجيكا، سويسرا، فنلندا، المملكة المتحدة، النرويج، نيوزيلندا) بيانات عن مساهماتها في مرفق البيئة العالمية في واحدة على الأقل من السنوات المشار إليها. وقدمت خمسة أطراف أخرى (السويد، فرنسا، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة) بيانات عن مساهماتها الإجمالية في مرفق البيئة

العالمية على مدى سنوات متعددة. وأخيراً، هناك طرفان (آيسلندا، كندا) لم يقدموا في بلاغيهما الوطنيين أية بيانات عن مساهمتهما في مرفق البيئة العالمية.

١٩- ويقدم الجدول ١ عرضاً شاملاً للمعلومات الواردة بشأن المساهمات في مرفق البيئة العالمية في البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني. وحسبما يتضح من الجدول ١، كان من الصعب مقارنة هذه الأرقام بالأرقام التي نشرتها أمانة مرفق البيئة العالمية<sup>(٣)</sup>. وطبقاً لأرقام مرفق البيئة العالمية، يشكل التمويل المقدم من الأطراف المقدمة للبلاغات ٦٣.٨٩ في المائة من المساهمات الإجمالية على مدى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦.

الجدول ١- مساهمات الأطراف المدرجة في المرفق الثاني المقدمة للبلاغات في مرفق البيئة العالمية (١٩٩٤-١٩٩٦)  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

Country	1994 As— reported in national comm.	1995 As— reported in national comm.	1996 As— reported in national comm.	1994-1996 As— reported in national comm.	1994-1996 As reported by the GEF <sup>1</sup>	% paid As reported by the GEF <sup>1</sup>
Austria <sup>2</sup>					14.69	75.0%
Belgium <sup>3</sup>					20.45	64.5%
Canada <sup>4</sup>					53.60	66.6%
Finland <sup>5</sup>	7.92	9.46	9.22	26.60	24.90	100.0%
France <sup>6</sup>					106.89	75.0%
Germany	75.31	0	126.84	202.15	177.70	75.0%
Iceland <sup>7</sup>						
Ireland			0.68	0.68	1.33	51.8%
Netherlands <sup>8</sup>					52.87	75.0%
New Zealand	1.68	1.68	1.68	5.04	5.39	75.0%
Norway	7.78	8.66	8.53	24.97	24.88	75.0%
Sweden <sup>9</sup>					59.29	100.0%
Switzerland	11.68	13.45		25.13	33.17	75.0%
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland <sup>10</sup>	11.35	10.52	18.52	40.39	109.43	75.0%
United States of America <sup>11</sup>					190.00	44.2%



NOTES TO TABLE 1, 1994-1996

1. This information was obtained from document GEF/R.2/Inf.3, April 15, 1997. Data refer to contributions paid and commitments received by GEF, for the first replenishment, as of March 31, 1997.
2. Austria indicated in its national communication that it contributed US\$35 million to the GEF pilot phase and US\$20 million to the first replenishment of the GEF. In addition, Austria committed up to SDR 4.5 million for a bilateral GEF-Consultant Trust Fund.
3. Belgium indicated in its national communication that it contributed FB 320 million for 1994-1995, FB 390 million for 1996 and FB 390 million for 1997 to the GEF. In addition, Belgium contributed up to 5 million SDR to the GEF in its pilot phase.
4. Canada did not provide any information on its financial contributions to the GEF.
5. Finland indicated in its national communication that all of its GEF contributions represented new and additional resources except for US\$218,000 in 1996.
6. France indicated in its national communication that it was contributing MF 807 to the GEF in the period 1994-1997.
7. Iceland did not provide any information on its financial contributions to the GEF.
8. The Netherlands indicated in its national communication that, until the year 2000, it has set aside a sum of NLG 120 million to contribute to the GEF.
9. Sweden indicated in its national communication that it has contributed about SEK 650 million to the GEF during its pilot phase and through 1997.
10. The information on contributions provided by the United Kingdom is for the budget years 1994-1995, 1995-1996 and 1996-1997.
11. The United States of America indicated in its national communication that aside from project development investments and co-financing by agencies and non-governmental sources, it has contributed US\$190 million to the GEF operation phase to date. It also states that it is working with Congress to fulfill its current pledge to the GEF of US\$430 million.

### ٣- المساهمات المالية في المؤسسات والبرامج الأخرى المتعددة الأطراف

٢٠- قدمت أربعة أطراف (سويسرا، فنلندا، المملكة المتحدة، نيوزيلندا) معلومات عن مساهماتها المالية السنوية في البنك الدولي. وبينما قدم عدد من هذه الأطراف رقما واحدا فقط يتعلق بالمساهمات في البنك الدولي (فنلندا، المملكة المتحدة)، قدمت الأطراف الأخرى أرقاما منفصلة لمساهماتها في وكالة التنمية الدولية (سويسرا، نيوزيلندا) وفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير (سويسرا، آيسلندا). وأبلغ طرف (أيرلندا) عن مساهمته في وكالة التنمية الدولية ولكنه لم يقدم أية معلومات أخرى عن المساهمات المقدمة إلى البنك الدولي. وأبلغت أربعة أطراف أيضا (أيرلندا، سويسرا، المملكة المتحدة، نيوزيلندا) عن مساهماتها السنوية في المؤسسة المالية الدولية. وأدرج طرفان (ألمانيا، فرنسا) مساهمتهما المالية في البنك الدولي ضمن رقم أكبر يبين مساهماتهما المالية في عدد من المؤسسات المتعددة الأطراف.

٢١- وقدم طرفان (سويسرا، المملكة المتحدة) معلومات عن مساهماتهما السنوية في كل من المصارف الإنمائية الإقليمية التالية: المصرف الإنمائي الأفريقي، والمصرف الإنمائي الآسيوي، والمصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية، والمصرف الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية. وقدم طرف (فنلندا) معلومات عن المساهمات في ثلاثة من هذه المصارف، وقدم طرف (كندا) معلومات عن مساهمات في مصرفين من هذه المصارف، وقدم طرفان (آيسلندا، نيوزيلندا) معلومات عن مساهمات في مصرف واحد من هذه المصارف. وأدرج طرفان آخران (ألمانيا، فرنسا) مساهمتهما المالية في المؤسسات الإقليمية ضمن رقم أكبر يبين مساهمتهما المالية في عدد من المؤسسات المتعددة الأطراف. وحُدثت أيضا المساهمات في المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف في أربعة من هذه البلاغات الوطنية (فنلندا - الصندوق الإنمائي للبلدان الشمالية، الجماعة الأوروبية) (آيسلندا - المؤسسة المالية البيئية للبلدان الشمالية) (بلجيكا، نيوزيلندا - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

٢٢- وأبلغت سبعة أطراف (آيسلندا، سويسرا، فرنسا، فنلندا، المملكة المتحدة، النمسا، نيوزيلندا) عن مساهماتها السنوية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأبلغ طرفان (فنلندا، المملكة المتحدة) أيضا عن مساهمتهما السنوية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأبلغ طرف واحد (بلجيكا) عن مساهمته في البرنامج الخاص من أجل أفريقيا. وأخيرا، قدمت أربعة أطراف (أيرلندا، كندا، النمسا، هولندا) بيانات تتعلق بجزء من مساهماتها أو بمساهماتها الإجمالية في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢٣- وقدمت خمسة أطراف (سويسرا، فنلندا، المملكة المتحدة، نيوزيلندا، هولندا) عن المساهمات في مجموعة واسعة التنوع من البرامج العلمية المتعددة الأطراف. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن جميع الأطراف المبلّغة تقريبا قدمت وصفاً للعمل الذي تضطلع به كجزء من البرامج العلمية المتعددة الأطراف في مناقشاتها للأنشطة المتعلقة بالبحوث والرصد المنتظم. وقدم طرفان (سويسرا، النمسا) بيانات عن المساهمات في برامج تكنولوجية محددة متعددة الأطراف، وقدمت ثلاثة أطراف (آيسلندا، سويسرا، نيوزيلندا) بيانات عن مساهمات في عدد من البرامج التدريبية المختلفة المتعددة الأطراف.

٢٤- إن الطابع المحدود وغير المتسق الذي اتسم به تقديم البلاغات المتعلقة بالمساهمات المالية في المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف قد جعل من المتعذر عرض هذه البيانات في شكل جدول تلخيصي.

### باء- المستوى الثنائي

٢٥- قدم ١٤ طرفاً من الأطراف الـ ١٥ المقدّمة للبلاغات معلومات عن المساهمات المالية الثنائية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.

٢٦- وقد تباين مستوى التفاصيل المقدمة بشأن المبادرات الثنائية تبايناً شديداً من بلاغ وطني إلى آخر. فقدم طرف (الولايات المتحدة الأمريكية) وصفاً تفصيلياً لكل مشروع وبرنامج على حدة من المشاريع والبرامج الثنائية الـ ٧٠، بما في ذلك الموارد المالية المقدمة والبلد والقطاع المتلقين للمساعدة. وقدمت ستة أطراف (ألمانيا، فرنسا، فنلندا، المملكة المتحدة، نيوزيلندا، هولندا) استعراضاً عاماً لأهداف ونهج مبادراتها الثنائية مع الإشارة إلى أمثلة قليلة محددة عن مشاريع وبرامج فردية، كما قدمت معلومات تفصيلية عن الموارد المالية المقدمة بحسب البلد والقطاع. واتبع طرفان (سويسرا، النمسا) نهجاً مماثلاً ولكنهما لم يقدموا سوى القليل من المعلومات بشأن آحاد المشاريع والبرامج. وقدم باقي الأطراف (أيرلندا، آيسلندا، بلجيكا، السويد، كندا، النرويج) كميات محدودة ولكنها متنوعة من المعلومات في شكل نصوص بشأن مبادراتها الثنائية ولكنها لم تقدم بيانات عن الموارد المالية المرتبطة بهذه المبادرات.

### ١- نقل التكنولوجيا

٢٧- أورد معظم الأطراف المقدّمة للبلاغات وصفاً للسياسات والبرامج الثنائية التي تنقل إما "تكنولوجيات المعدّات" وإما "تكنولوجيات المعلوماتية" إلى البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بفترة انتقالية. ويتم نقل الغالبية العظمى من "تكنولوجيات المعدّات" في قطاع الطاقة. وشكّل نقل "تكنولوجيات المعلوماتية"، مثل نقل "الدراية الفنية" من خلال التعليم والتدريب، والمساعدة في التخطيط والإدارة، وإقامة المؤسسات (مثل القوانين واللوائح التنظيمية)، عنصراً من عناصر معظم السياسات والبرامج الثنائية الوارد وصفها في جميع القطاعات.

٢٨- وكانت المشاريع الثنائية المشار إليها في البلاغات في قطاع الطاقة موجهة نحو عدد من الأهداف المختلفة. فعلى سبيل المثال، أوضحت ستة أطراف (ألمانيا، أيرلندا، فرنسا، المملكة المتحدة، هولندا، الولايات المتحدة) أن قدرأً من مساعداتها الثنائية يوجّه نحو تحسين تخطيط وإدارة قطاع الطاقة، وكذلك نحو إصلاحات السوق في قطاع الطاقة.

٢٩- وتمثل واحد من الأهداف المشتركة الأخرى المشار إليها في البلاغات في إطار المشاريع الثنائية في قطاع الطاقة في تحسين فعالية إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها. وقدم أحد عشر طرفاً (ألمانيا، أيرلندا، بلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة، النمسا، الولايات المتحدة) وصفاً للأنشطة في هذا المجال. وذكّرت على وجه التحديد تحسينات فعالية الطاقة في محطات التوليد المشغّلة بالحم والديزل، والمرافق الهيدروكهربائية، ومنشآت الطاقة النووية، والمنشآت المختلطة لتوليد الحرارة والطاقة الكهربائية؛ وذكّرت أيضاً على وجه التحديد الجهود الرامية إلى تقليل الفاقد في نقل وتوزيع الكهرباء والغاز الطبيعي. وناقشت ثلاثة أطراف أيضاً (ألمانيا، فنلندا، الولايات المتحدة) المشاريع الثنائية التي تساعد مولّدات الطاقة الكهربائية على التحول من استخدام أنواع الوقود ذات المحتوى الكربوني الأكثر كثافة إلى أنواع الوقود ذات المحتوى الكربوني الأقل كثافة.

٣٠- وأبلغ اثنا عشر طرفاً (ألمانيا، آيسلندا، بلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، المملكة المتحدة، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة) عن مشاريع ثنائية تهدف إلى تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة. وأكثر تكنولوجيات الطاقة المتجددة التي تحظى بالدعم المشترك هي تكنولوجيات الكتلة الاحيائية، والتكنولوجيات الصغيرة المعتمدة على المياه والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ولكن أشار طرفان (آيسلندا، نيوزيلندا) إلى الدعم المقدم لتكنولوجيات الطاقة المعتمدة على الحرارة الجوفية. وكانت التكنولوجيات الأخرى غير التقليدية في مجال الطاقة، التي وردت الإشارة إليها في البلاغات، هي ميثان كتلة الفحم الحجري، وميثان مدافن القمامة، والخلايا التي تعمل بالوقود.

٣١- وأخيراً، أشار أحد عشر طرفاً (ألمانيا، بلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة) إلى المشاريع الثنائية الرامية إلى تحسين فعالية الطاقة لدى الاستخدام النهائي (مثل المباني، والمحركات، والأجهزة الكهربائية). غير أن التفاصيل المقدمة بشأن هذه المبادرات كانت قليلة.

٣٢- أما القطاع الآخر الذي حظي باهتمام ملحوظ في السياسات والبرامج والثنائية لدى معظم الأطراف فهو قطاع الحراجة. وقدم ثلاثة عشر طرفاً (ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا، بلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، المملكة المتحدة، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة) وصفا للمبادرات الثنائية في هذا المجال. وبوجه عام، تقدم هذه المشاريع الدعم للاستخدام المستدام للأراضي، وتحسين التربة وإدارة الغابات، وإنشاء مناطق محمية وزيادة التشجير.

٣٣- وناقشت ستة أطراف (ألمانيا، سويسرا، فرنسا، النمسا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة) المشاريع الثنائية الرامية إلى المساعدة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع النقل. وتركز هذه المبادرات على زيادة استخدام أنواع الوقود البديلة في النقل (مثل الغاز الطبيعي)، ودعم وسائل النقل العامة في المدن، وتحسين التخطيط والتنظيم في مجال النقل.

٣٤- وغطت البلاغات بتفاصيل أقل سياسات وبرامج ثنائية في قطاعات أخرى تتعلق بتنفيذ الاتفاقية. وقدمت ثلاثة أطراف (ألمانيا، فنلندا، المملكة المتحدة) وصفا للمبادرات الداعمة للزراعة المستدامة، ووصف طرف (ألمانيا) المبادرات الرامية إلى خفض النفايات، ووصف طرفان (ألمانيا، الولايات المتحدة) المبادرات التي تهدف على وجه التحديد إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن الصناعة.

٣٥- وقدم طرفان (ألمانيا، فنلندا) بعض الأمثلة على التخفيضات المتوقعة في انبعاثات غازات الدفيئة والمرتبطة بمشاريع ثنائية معينة تتعلق بتغير المناخ. ونتيجة لذلك، لم يتسن للأمانة أن تلخص بأي شكل كمي المكاسب المحتمل أن تترتب على هذه المشاريع بالنسبة للمناخ.

٣٦- وبيت ستة أطراف أيضاً (ألمانيا، السويد، فرنسا، فنلندا، هولندا، الولايات المتحدة) أن مساعداتها الثنائية شملت برامج من نوع "الدراسات القطرية" المشتركة بين القطاعات. وبوجه عام، تهدف هذه المبادرات إلى مساعدة الدول غير الأطراف في المرفق الثاني على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وذلك من خلال تقديم الموارد والمساعدة التقنية للمساعدة في تقييم أوجه التأثير بتغير المناخ، وإعداد قوائم الجرد الخاصة بغازات الدفيئة، وتحديد خيارات التخفيف من آثار تغير المناخ ومدى الاستجابة في التكيف مع تغير

المناخ، ووضع استراتيجيات للتصدي لتغير المناخ، وإعداد البلاغات الوطنية. ويشترك في هذه المبادرات، إجمالاً، حوالي ٦٠ دولة من الدول غير المدرجة في المرفق الثاني. وأوضح طرف (المملكة المتحدة) أنه يدعم مبادرات مماثلة من خلال مساهمته في مرفق البيئة العالمية. وترد في مرفق هذه الوثيقة قائمة بالمبادرات الثنائية المتعلقة بـ "الدراسات القطرية"، وبالبلدان المشتركة فيها.

## ٢- التكيف

٣٧- تقتضي المادة ٤-أ(هـ) من الأطراف أن تتعاون على الإعداد للتكيف مع آثار تغير المناخ. وقدمت خمسة أطراف (ألمانيا، كندا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة) وصفا لمشاريع وبرامج ثنائية من شأنها أن تساعد البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ. وتهدف المشاريع الوارد وصفها إلى تحسين إدارة المناطق الساحلية، وصون النظم البيئية على حافة الصحارى، وتحسين إدارة استخدامات المياه في المناطق الجافة، ودعم أنشطة الرصد الجوي ونظم الإنذار المبكر الخاص بالمجاعات. وأشار بعض الأطراف إلى أن قدرأ كبيراً من المساعدات الموجهة نحو إدارة المناطق الحراجية المستدامة سيؤدي أيضاً إلى تسهيل التكيف مع آثار تغير المناخ. وأشار طرفان (المملكة المتحدة، النرويج) بوجه خاص إلى أنهما اختاراً دعم المشاريع الموجهة نحو التكيف مع آثار تغير المناخ، وذلك من خلال مساهماتهما في مرفق البيئة العالمية.

٣٨- بلغ إجمالي المساهمات المالية الثنائية المقدمة في عام ١٩٩٤ من الأطراف الثمانية التي استكملت جدول الإبلاغ النموذجي ٤٦٠.٨١ مليون دولار أمريكي. وارتفع هذا المبلغ في عام ١٩٩٥ إلى ٦٤٨.٥٧ مليون دولار أمريكي. وبالنسبة لطرف واحد (هولندا)، لا تشمل البيانات المالية الواردة في البلاغ الموارد المالية الثنائية المقدمة لدعم البرامج من نوع برامج الدراسات القطرية المشتركة بين القطاعات.

٣٩- وقد وُجِّهت الغالبية العظمى من هذه المساهمات المالية الثنائية في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ نحو قطاعي الطاقة (٥٠,٥٠ في المائة) والحراجة (٢٦,١١ في المائة). وتوجَّه مبالغ أصغر لدعم المبادرات في الزراعة (١٦,٩٥ في المائة)، كما توجَّه مبالغ محدودة نسبياً من المساهمات المالية الثنائية نحو الأنشطة المتعلقة بالنقل (٢,٧٣ في المائة)، وتصريف النفايات (٠,٠٩ في المائة)، والصناعة (٢,٤٣ في المائة) والتكيف (٠,٩٥ في المائة).

٤٠- ومن الممكن مقارنة الأرقام المشار إليها أعلاه بالبيانات المقدمة في الوثيقة FCCC/TP/1997/1 التي ورد فيها أن التوزيع القطاعي للمساعدة الثنائية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ قد وُجِّهت نحو المجالات التالية: الطاقة (١٣,٥٠ في المائة)، الحراجة والزراعة (١١,١٨ في المائة)، النقل (١٤,٧٣ في المائة)، الصناعة (١,٧٣ في المائة)، في حين استأثرت القطاعات الأخرى<sup>(٤)</sup> بنسبة إجمالية قدرها ٦٤,٧٤ في المائة.

٤١- وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي المنطقة التي تلقت أعلى نسبة من المساعدات المالية الثنائية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ حيث بلغت هذه النسبة ٥٨,٨٦ في المائة من المساعدات الإجمالية. وتلقت المناطق الأخرى الدعم التالي: أفريقيا ٢٥,٩٠ في المائة، وأوروبا الشرقية ٧,٥٤ في المائة، وأمريكا اللاتينية والكاريببي ٧,٧٠ في المائة.

الجدول ٢- المساهمات المالية الثنائية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية - ١٩٩٤  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	Africa	Asia and Pacific	Eastern Europe	Latin America and Caribbean	Total (by sector)
Energy	FIN 15.01 DEU 18.27 CHE 0.98 GBR 6.91	FIN 1.57 FRA 0.12 DEU 79.17 CHE 0.73 GBR 56.20	NLD 8.70 CHE 5.25 GBR 2.91	DEU 1.85 GBR 4.26	201.93
Transport	AUT 6.30 DEU 13.58	DEU 0.86 CHE 0.065			20.80
Forestry	AUT 2.30 FIN 3.89 DEU 36.11 CHE 0.058 GBR 8.50	AUT 0.40 FIN 0.85 FRA 1.00 DEU 19.44 GBR 25.41		AUT 7.30 FIN 3.95 DEU 8.64 GBR 4.46	122.31
Agriculture	DEU 21.79 GBR 11.57	DEU 21.60 GBR 27.16	GBR 5.02	DEU 5.37 GBR 3.641	98.11
Waste					-
Industry		DEU 6.17		CHE 0.87	7.04
Adaptation	NLD 0.08	DEU 9.26 NLD 0.21			9.55
Other	DEU 0.43	DEU 0.24	CHE 0.40		1.07
Total (by region)	145.78	250.45	22.28	42.30	460.81

NOTES TO TABLE 2, 1994

1. Finland has indicated that aside from what is reported in this table, it has provided bilateral financial transfers to Eastern European countries to prevent transboundary air and water pollution. From 1991-1996, 140 investment projects received US\$50 million in funding and 430 technical aid projects received an additional US\$17 million. It was also noted that Finland has undertaken debt for nature swaps in the region.
2. Norway has indicated that it provides 249 million NOK to Eastern Europe for general technical assistance with a focus on capacity-building and transfer of know-how and technology. It is not clear if this assistance is climate-related or which sectors receive the funding.
3. Canada provided no data on bilateral financial contributions in 1994, but it did describe a number of bilateral initiatives it has undertaken, primarily in Latin America and the Caribbean.
4. Iceland indicated that it is supporting geothermal energy projects in China, Lithuania, Romania and the Slovak Republic, and hopes to do future work in the areas of soil erosion and land reclamation, but it provided no data on bilateral financial contributions.
5. Ireland noted that it has a number of projects related to afforestation and land-use management in Africa, as well as projects to improve the operating efficiency and environmental performance of electrical systems in the Middle East and Africa, but it provided no data on bilateral financial contributions.
6. While Sweden provided no data on bilateral financial contributions, it did indicate that it does support projects in the areas of sustainable forestry and environmentally sound energy consumption and production.
7. The United States of America described 19 regional projects that are currently underway and have received or will receive US\$541 million in funding over their lifetime. An additional 39 bilateral projects targeted at individual countries are also described and have received or will receive US\$1.045 billion in funding over their lifetime. Data on bilateral financial contributions made in 1994 was not provided.

الجدول ٣- المساهمات المالية الثنائية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية - ١٩٩٥  
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	Africa	Asia and Pacific	Eastern Europe	Latin America and Caribbean	Total (by sector)
Energy	FIN 1.16 FRA 3.30 DEU 43.00  CHE 0.71 GBR 7.04	FIN 2.32  DEU 144.06  NZL 0.04 CHE 1.37 GBR 104.96	FRA 1.00 DEU 20.98 NLD 13.10  CHE 12.37 GBR 1.75	CHE 0.63 GBR 0.53	358.32
Transport	AUT 6.40	NZL 0.31		DEU 2.80	9.51
Forestry	AUT 2.00 FIN 3.44 FRA 1.20 DEU 32.66  CHE 0.07 GBR 3.67	AUT 0.30 FIN 1.15  DEU 53.85 NZL 3.36 GBR 38.43	CHE 0.81	AUT 1.70 FIN 4.90  DEU 12.24  GBR 7.57	167.35
Agriculture	DEU 22.73 GBR 13.95	GBR 34.41	GBR 8.16	DEU 1.61 GBR 9.04	89.90
Waste		FRA 1.00			1.00
Industry		DEU 15.10	CHE 2.87	CHE 1.97	19.94
Adaptation	NLD 0.08	NLD 0.05 NZL 0.83			0.96
Other		DEU 1.05	CHE 0.33	DEU 0.21	1.59
Total (by region)	141.41	402.59	61.37	43.20	648.57



NOTES TO TABLE 3, 1995

1. Finland has indicated that aside from what is reported in this table, it has provided bilateral financial transfers to Eastern European countries to prevent transboundary air and water pollution. From 1991-1996, 140 investment projects received US\$50 million in funding and 430 technical aid projects received an additional US\$17 million. It was also noted that Finland has undertaken debt for nature swaps in the region.
2. Norway has indicated that it provides 373 million NOK to Eastern Europe for general technical assistance with a focus on capacity-building and transfer of know-how and technology. It is not clear if this assistance is climate-related or which sectors receive the funding. Another 50 million NOK was provided to Asia for projects that disburse technology and ensure private sector participation. Once again, the links to climate or specific sectors are unclear.
3. Canada provided no data on bilateral financial contributions in 1995, but it did describe a number of bilateral initiatives it has undertaken, primarily in Latin America and the Caribbean.
4. Iceland indicated that it is supporting geothermal energy projects in China, Lithuania, Romania and the Slovak Republic, and hopes to do future work in the areas of soil erosion and land reclamation, but it provided no data on bilateral financial contributions.
5. Ireland noted that it has a number of projects related to afforestation and land-use management in Africa, as well as projects to improve the operating efficiency and environmental performance of electrical systems in the Middle East and Africa, but it provided no data on bilateral financial contributions.
6. While Sweden provided no data on bilateral financial contributions, it did indicate that it does support projects in the areas of sustainable forestry and environmentally sound energy consumption and production.
7. The United States of America described 19 regional projects that are currently underway and have received or will receive US\$541 million in funding over their lifetime. An additional 39 bilateral projects targeted at individual countries are also described and have received or will receive US\$1.045 billion in funding over their lifetime. No data was provided on bilateral financial contributions in 1995.

٤٢- وأوضحت الأطراف الثمانية التي قدمت جداول الإبلاغ النموذجية عن المساعدة المالية الثنائية أن هذه المساعدة وُزعت على ٨٣ بلداً مختلفاً في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. غير أن عشرة بلدان تلقت ٥٧ في المائة من إجمالي المساعدة الثنائية المبلّغ عنها. وهذه البلدان هي: الصين، الهند، اندونيسيا، بنغلاديش، باكستان، مصر، تنزانيا، نيبال، الاتحاد الروسي، كينيا.

### جيم- القطاع الخاص

٤٣- قدم طرف واحد فقط (الولايات المتحدة) مناقشة موضوعية للأنشطة التي اضطلع بها القطاع الخاص والتي تم من خلالها نقل التكنولوجيات التي ستساعد الدول غير الأطراف في المرفق الثاني على التكيف مع آثار تغير المناخ. وقد أوردت بعض الأطراف الأخرى، بشكل عارض، الإشارة إلى مشاريع القطاع الخاص. غير أن عدداً من الأطراف، حسبما يتبيّن مما سيرد أدناه، أبلغت عن مبادرات تهدف إلى تسهيل هذا النقل للتكنولوجيات عن طريق القطاع الخاص إلى الدول غير الأطراف في المرفق الثاني.

٤٤- وهناك عدة مبادرات متعددة الأطراف تساعد القطاع الخاص على تطوير ونشر التكنولوجيات الهادفة إلى تخفيف آثار تغير المناخ. وقد وردت الإشارة إلى هذه البرامج على وجه التحديد في البلاغات الوطنية المقدمة من أربعة أطراف (السويد، كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة). وتشمل بعض المبادرات المشار إليها على وجه التحديد: مبادرة التكنولوجيا المناخية، وتبادل المعلومات بشأن تكنولوجيات غازات الدفيئة، ومركز تحليل ونشر تكنولوجيات الطاقة التي ثبتت فعاليتها، والبرنامج الدولي للمناطق الحرجية النموذجية.

٤٥- وقدمت ستة أطراف (ألمانيا، سويسرا، كندا، المملكة المتحدة، هولندا، الولايات المتحدة) وصفاً لعدد كبير من المبادرات الرامية إلى تسهيل نقل التكنولوجيات التي ستساعد على التخفيف من آثار تغير المناخ إلى الدول غير الأطراف في المرفق الثاني من خلال القطاع الخاص. ويمكن تقسيم هذه المبادرات إلى ثلاث فئات.

٤٦- أولاً، تقدم بعض المبادرات الدعم من أجل تطوير تكنولوجيات القطاع الخاص وتوزيعها تجارياً بغرض التخفيف من آثار تغير المناخ. وتشمل الأمثلة على ذلك تقديم التمويل لتغطية تكاليف تصميم المشاريع وانطلاقها كوسيلة للمساعدة على جمع التمويل الإضافي من القطاعين الخاص والعام، على السواء، أو تقديم القروض لدعم بحوث التكنولوجيات، وتطويرها وتوزيعها تجارياً.

٤٧- وثانياً، تهدف بعض المبادرات إلى تسهيل تقاسم المعلومات والاتصالات الشخصية بين منتجي التكنولوجيات في القطاع الخاص وبين المستخدمين المحتملين لهذه التكنولوجيات في الدول غير الأطراف في المرفق الثاني. وتشمل الأمثلة على ذلك قواعد البيانات المتعددة الوسائط التي توضح تكنولوجيات القطاع الخاص المتاحة مباشرة، وعمليات الشراكة المؤسسية، وإنشاء شبكات تربط بين منتجي التكنولوجيات ومستخدميها.

٤٨- ثالثاً، تقدم بعض المبادرات الدعم والمساعدة التقنية إلى أعضاء القطاع الخاص الذين يسعون إلى إتاحة تكنولوجياتهم في الدول غير الأعضاء في المرفق الثاني. وتشمل الأمثلة على ذلك تسهيل المشاريع

المشتركة والتعاون التكنولوجي بين أعضاء القطاع الخاص في الدول الأطراف المدرجة في المرفق الثاني والدول غير المدرجة فيه، أو المشورة التقنية بشأن الترويج للتكنولوجيات وتكييفها بحيث تُستخدم في الدول غير الأطراف في المرفق الثاني.

#### دال- الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً

٤٩- قدمت سبعة أطراف (ألمانيا، آيسلندا، السويد، كندا، النرويج، هولندا، الولايات المتحدة) وصفا لمشاريع تم تنفيذها لدعم المرحلة التجريبية من الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً. ووصف معظم هذه الأطراف المشاريع الجارية حالياً وأشاروا إلى مشاريع إضافية معينة، أو حددوا مشاريع، يجري النظر فيها في الوقت الحاضر. وأوضح طرفان آخران (سويسرا، فرنسا) أنهما شرعا في إنشاء برامجهما التجريبية الخاصة بهما. وهناك بعض الحكومات الممولة للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً والمشاركة فيها، في حين استثمرت حكومات أخرى في إنشاء برنامج لتسهيل استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً. وأشار طرف (النرويج) إلى أن استثماراته في الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً هي استثمارات "جديدة وإضافية".

٥٠- وقد تباين بشكل ملحوظ حجم التفاصيل المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني بشأن المشاريع التجريبية المنفذة تنفيذاً مشتركاً. ومعظم المشاريع الوارد وصفها مرتبطة بالطاقة، وتشمل مشاريع تعزيز القدرات في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والتحول من أنواع الوقود ذات المحتوى الكربوني المرتفع إلى أنواع الوقود ذات المحتوى الكربوني المنخفض، والنهوض بالتحسينات في مجال فعالية الطاقة من حيث العرض والطلب. وقدمت عدة أطراف (ألمانيا، آيسلندا، السويد، كندا، الولايات المتحدة) تقديرات للتخفيضات المحتملة في انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة ببعض المشاريع الموصوفة، على الأقل.

#### ها- الاستنتاجات

٥١- تشكل هذه الوثيقة تجميعاً استعدياً للإجراءات التي اتخذتها الأطراف المدرجة في المرفق الثاني، حسبما وردت في بلاغاتها الوطنية. وهي تقدم عرضاً شاملاً ولكنها لا تتناول الأسئلة الأكثر تعمقاً التي يمكن أن تعزز جودة وحجم التكنولوجيات المنقولة. وتشمل الأسئلة التي قد تحث على المزيد من البحث المتعمق ما يلي: ما هي البرامج والمشاريع التي حققت النجاح؟ وما هي تأثيراتها على البلدان النامية؟ ولماذا حققت النجاح؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، لا تكفي زيادة عدد البلاغات المقدمة وفقاً للمبادئ التوجيهية الحالية، وإن كان من شأن تحسين البلاغات أن يسفر عن نظرة عامة أكثر شمولاً للحالة. ولدى النظر في إدخال تعديلات على المبادئ التوجيهية، قد يكون من الملائم بحث مسألة كيف يمكن أن يؤدي تقديم البلاغات بشكل مختلف إلى زيادة تفهم هذه الأسئلة.

٥٢- وقد يقتضي تعميق الفهم وضع استراتيجية أوسع نطاقاً من مجرد الاعتماد على البلاغات الوطنية وحدها. ويمكن الحصول على معلومات إضافية من خلال حلقات التدارس وورش العمل الإقليمية، وتحليلات التقارير الوطنية والدولية الأخرى، وتقديم الإيضاحات أثناء عملية الاستعراض المتعمق وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

٥٣- وهناك العديد من المنظمات والبرامج المتعددة الأطراف التي تدعم نقل التكنولوجيا. ومع ذلك، فإن من الصعب تقييم كيف شاركت المساهمات المالية في مرفق البيئة العالمية في تطوير ونقل التكنولوجيات بما أنه (أ) من الصعب مقارنة المعلومات الواردة في البلاغات الوطنية بالمعلومات المتاحة من مرفق البيئة العالمية، و (ب) لم يقدم مرفق البيئة العالمية حتى الآن تقريراً صريحاً بشأن هذه المسألة إلى مؤتمر الأطراف (أنظر تقرير مرفق البيئة العالمية إلى مؤتمر الأطراف، الوارد في الوثيقة FCCC/CP/1996/8). ومن الصعب أيضاً استخلاص الاستنتاجات بشأن المساهمات المالية المقدمة إلى المؤسسات والبرامج الأخرى المتعددة الأطراف لأن التقارير المتعلقة بهذه المساهمات لم تكن متسقة تماماً.

٥٤- إن الأغلبية الكبرى من المشاريع الثنائية المرتبطة بنقل التكنولوجيا توجد في قطاعي الطاقة والحراجة. وتركز المشاريع المرتبطة بالطاقة على تعزيز الطاقة المتجددة، وتحسين فعالية الطاقة (العرض، والتوزيع، والاستخدام النهائي)، وإدارة قطاع الطاقة وإصلاحات السوق. والمناطق التي تتلقى أعلى نسبة من الموارد المالية الثنائية هي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، أما آحاد البلدان التي تلقت معظم المساعدات من الأطراف المقدمة للبلاغات فهي الصين، الهند، اندونيسيا، بنغلاديش، باكستان، مصر، تنزانيا، نيبال، الاتحاد الروسي، كينيا.

٥٥- وقدمت معلومات قليلة جداً عن نقل التكنولوجيا من خلال القطاع الخاص. غير أن عدداً من الأطراف قدم بالفعل معلومات عن مبادرات تهدف إلى تسهيل هذا النقل. ويمكن تصنيف هذه المبادرات في ثلاثة أنواع:

(أ) الدعم المالي من أجل التطوير والتوزيع التجاري لتكنولوجيات القطاع الخاص في مجال تخفيف آثار تغير المناخ؛

(ب) المبادرات التي تسهل تقاسم المعلومات والاتصالات الشخصية بين منتجي التكنولوجيات في القطاع الخاص والمستخدمين المحتملين لهذه التكنولوجيات؛ و

(ج) تقديم الدعم والمساعدة التقنية لأعضاء القطاع الخاص الذين يسعون إلى إتاحة تكنولوجياتهم للدول غير الأطراف في المرفق الثاني.

#### رابعاً- استخدام المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم البلاغات

٥٦- بيّنت عملية التجميع والتوليف الثانية للبلاغات الوطنية الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول (FCCC/CP/1996/12/Add.1) أنه، فيما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا "تفاوتت درجة ونطاق المعلومات الواردة في البلاغات المقدمة من الأطراف تفاوتاً كبيراً من حيث مستوى التفاصيل ومدى التغطية. ومن الصعب إجراء المقارنات بين الأطراف لأن الأطر الزمنية ومستويات الإنفاق وأنواع المساعدات ليست قابلة للمقارنة في جميع الحالات".

٥٧- ونتيجة لذلك، ذكرت الأطراف، في المقرر ٩/م أ-٢ أنه ينبغي لجميع الأطراف المدرجة في المرفق الثاني أن تبلغ، من خلال ملء أربعة جداول نموذجية، المعلومات الخاصة بالمساهمات المالية المقدمة إلى

كيان/كيانات تشغيل الآلية المالية والى المؤسسات والبرامج الإقليمية وغيرها من المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف، وبالمساهمات المالية المقدمة عبر القنوات الثنائية والمتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. ويُعرض في الجدول ٤ مدى التزام الأطراف المدرجة في المرفق الثاني بتقديم هذه المعلومات بالشكل النموذجي.

الجدول ٤- مدى التزام الأطراف المدرجة في المرفق الثاني بتقديم جداول البيانات المطلوبة بشأن المساهمات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف

Country	Table 9a Financial contributions to multilateral institutions and programmes	Table 9b New and additional financial contributions to multilateral institutions and programmes	Table 10a Bilateral financial contributions related to the implementation of the Convention	Table 10b New and additional bilateral financial contributions related to the implementation of the Convention
AUT	Yes (1994-96)	Yes (1994-96)	No	Yes (1994-96)
BEL	No	No	No	No
CAN	Yes (1994-96)	No	Yes (1995)	No
FIN	Yes (1994-96)	Yes (1994-96)	Yes (1994-96)	No
FRA	Yes (1994-95)	No	Yes (1994-96)	No
DEU	No	Yes (1994-96)	Yes (1994-95)	No
ISL	Yes (1994-96)	No	No	No
IRL	Yes (1995-97)	No	No	No
NLD	Yes (1994-96)	No	Yes (1994-96)	No
NZL	Yes (1994-96)	No	Yes (1994-95)	No
NOR	No	No	No	No
SWE	No	No	No	No
CHE	Yes (1994-95)	No	Yes (1994-95)	No
GBR	Yes (1994-96)	No	Yes (1994-96)	No
USA	No	No	No	No

٥٨- وبوجه عام، لم تستخدم الجداول النموذجية على نطاق واسع. فلم يقدم أي طرف في بلاغه الجداول النموذجية الأربعة كاملة. ولم تدرج أربعة أطراف (آيسلندا، السويد، النرويج، الولايات المتحدة) أيّاً من هذه الجداول على الإطلاق، وأدرج طرفان (أيرلندا، بلجيكا) جدولاً واحداً فقط. أما جميع الأطراف المتبقية فإنها أدرجت جدولاً واحداً على الأقل، ولكنه غير كامل، بشأن كل مساهمة من مساهماتها المالية الثنائية والمتعددة الأطراف. وقدم طرفان فقط (فنلندا، النمسا) ثلاثة من الجداول الأربعة. ولدى استعراض البلاغات الوطنية، يتبين بوضوح أن عدة مجالات واردة في المبادئ التوجيهية شكلت تحدياً للأطراف.

٥٩- أولاً، على الرغم من أن أحد عشر طرفاً قدم على الأقل جدولاً واحداً تُعرض فيه بالتفصيل المساهمات المالية في المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف (ألمانيا، أيرلندا، بلجيكا، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة، النمسا، نيوزيلندا، هولندا)، فإن المبادئ التوجيهية تبين على وجه التحديد عدداً من المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف التي ينبغي تضمينها في البلاغات. وقدم طرفان فقط (سويسرا، المملكة المتحدة) بيانات عن المساهمات المالية في كل هذه المؤسسات والبرامج.

٦٠- أما الأطراف التي أبلغت عن مساهماتها المالية في مؤسسات وبرامج محددة متعددة الأطراف فإنها قدمت معلومات عن مساهمتها الكاملة، سواء استُخدمت هذه المساهمة أم لم تُستخدم لأغراض تتعلق بأهداف الاتفاقية. ويتمشى ذلك مع المبادئ التوجيهية المنقحة الخاصة بتقديم البلاغات. ويبدو مع ذلك أن عدداً من الأطراف ليست لديها فكرة واضحة عمماً هي المساهمات المالية التي ينبغي إدراجها في البلاغات. من ذلك أن ألمانيا، التي لم تقدم بيانات عن تمويل العديد من آحاد البرامج والمؤسسات المتعددة الأطراف المحددة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم البلاغات، أشارت إلى أنه "من المتعذر الفصل بين هذا التمويل (مساهمات ألمانيا في المؤسسات المتعددة الأطراف) وبين المدفوعات المتعلقة مباشرة بأهداف الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ".

٦١- وثانياً، على الرغم من أن تسعة أطراف (ألمانيا، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة، النمسا، نيوزيلندا، هولندا) قدمت جدولاً واحداً على الأقل يبين بالتفصيل مساهماتها المالية الثنائية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، فيبدو أن بعض الأطراف واجهت صعوبة في تحديد ما هو الجزء من مساعداتها الثنائية الذي يتعلق بتنفيذ الاتفاقية. من ذلك أن النرويج، التي لم تقدم جدولاً، أشارت إلى أن "الآثار الجانبية البيئية الهامة التي تتسق مع تعزيز الاتفاقية ... ليست الغرض الأساسي من المساعدة الإنمائية (وأن) هذه الآثار لم تُسجل وتقيّم إلا نادراً".

٦٢- ثالثاً، يبدو أن مسألة المساهمات المالية "الجديدة والإضافية" شكلت تحدياً أمام الأطراف. فهناك ثلاثة أطراف فقط (ألمانيا، فنلندا، النمسا) قدمت جدولاً يبين المساهمات المالية "الجديدة والإضافية" في المنظمات والبرامج المتعددة الأطراف. وأوضح طرف آخر (نيوزيلندا) أنه يعتبر مساهمته في مرفق البيئة العالمية مساهمة "جديدة وإضافية". وحدد طرف واحد فقط (النمسا) مساهمات مالية ثنائية "جديدة وإضافية".

٦٣- ويبدو أن عدة أطراف قد واجهت بعض الصعوبات في تعريف تمويل المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف "الجديدة والإضافية" وفصلها عن سائر المساعدات المالية الثنائية والمتعددة الأطراف. فقد أشارت هولندا إلى أنه "على الرغم من أن أنشطة المساعدة الثنائية في المجال المحدد المتمثل في تغير المناخ هي

أنشطة جديدة وإضافية ... فليس من الممكن بالفعل إدراجها بشكل منفصل عن سائر مشاريع ومكوّنات المساعدة الإنمائية". وذكرت كندا أن "معرفة العناصر التي تشكل مساهمات جديدة وإضافية هي مسألة غير واضحة".

٦٤- ورابعاً، وعلى الرغم من أنه يتوجب على الأطراف تقديم معلومات تفصيلية عن التدابير المتعلقة بنقل التكنولوجيا، فلم يقدم سوى طرفين (ألمانيا، الولايات المتحدة) وصفاً تفصيلياً لمشاريع فردية محددة وممولة تمويلًا ثنائياً وتتعلق بنقل التكنولوجيا. وعلى الرغم من أنه تم حث الأطراف على أن تقدم، قدر الإمكان، هذه المعلومات في شكل جدول نموذجي ورد في المبادئ التوجيهية، فإن ألمانيا هي البلد الوحيد الذي استخدم هذا الجدول.

### الحواشي

- (١) ألمانيا، أيرلندا، آيسلندا، بلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- (٢) ستؤدي عدة مشاريع متنوعة أخرى إلى وصول مجموع النسب المبينة في الفقرات من ١٤ إلى ١٧ إلى ١٠٠ في المائة.
- (٣) تتعلق المشاكل أساساً باختلاف بين نظم تقديم التقارير والنظم الحسابية، وكذلك باختلاف أسعار الصرف المطبقة.
- (٤) تشمل "القطاعات الأخرى": الهياكل الأساسية الاجتماعية، والتعليم، والصحة، وإمدادات المياه.

### المرفق

## أمثلة على المبادرات الثنائية المتعلقة بالدراسات القطرية والبلدان المشتركة فيها

فنلندا - إعداد برنامج وطني لتنفيذ الاتفاقية الدولية لتغير المناخ وبروتوكول مونتريال:

البلد المشترك: نيكاراغوا

فرنسا - المركز الوطني للبحث العلمي:

البلدان المشتركة: البرازيل، تايلند، السنغال، كوت ديفوار

ألمانيا - تدابير المساعدة الفورية لتنفيذ الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ:

البلدان المشتركة: الصين واندونيسيا

هولندا - برنامج دراسة المناخ:

البلدان المشتركة: اكوادور، بوليفيا، السنغال، سورينام، غانا، كوستاريكا، اليمن

الولايات المتحدة - برنامج الدراسات القطرية:

البلدان المشتركة: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، استونيا، اكوادور، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، البرازيل، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتسوانا، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، شيلي، الصين، عمان، غامبيا، غواتيمالا، الفلبين، فنزويلا، فيجي، كازاخستان، كوت ديفوار، كوستاريكا، كيريباتي، كينيا، مصر، المكسيك، ملاوي، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، ميكرونيزيا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، هندوراس، هنغاريا.

- - - - -